

Distr.: General

20 July 2020

Arabic

Original: Arabic/English/French/

Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

البند 99 من جدول الأعمال المؤقت *

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

في الشرق الأوسط

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - ملاحظات
5	ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
5	بروني دار السلام
6	كندا
6	كولومبيا
7	كوبا
8	إكوادور
9	إندونيسيا
10	إيران (جمهورية - الإسلامية)
11	إسرائيل



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/150

200820 290720 20-09749 (A)



الصفحة

12	 لبنان
12	 المكسيك
13	 قطر
14	 رابعا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

أولاً - مقدمة

- 1 - في الفقرة 10 من القرار 30/74 المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقاً للفقرة 7 من قرارها 30/46. وطلبت الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام، مع أخذ تطور الحالة في المنطقة في الاعتبار، أن يلتزم آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 1990 (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير المتخذة في هذا الشأن، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الفقرة 11 من هذا القرار، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في دورتها الخامسة والسبعين، تقريراً عن تنفيذ القرار. ويقدم هذا التقرير تلبية لذلك الطلب.
- 2 - وفي 23 كانون الثاني/يناير 2020، أرسل مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء بلفت فيها انتباهها إلى الفقرتين 10 و 11 من القرار 30/74 ويلتزم آراءها بشأن المسألة. وأرسلت مذكرة شفوية منقحة إلى الدول الأعضاء في 4 أيار/مايو 2020 جرى بها تمديد الموعد النهائي لتقديم التقارير حتى 31 أيار/مايو 2020. وستنشر أي آراء ترد بعد هذا الموعد النهائي على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح (www.un.org/disarmament) باللغة التي قُدمت بها. ولن تصدر أي إضافات.
- 3 - ووردت ردود من حكومات بروني دار السلام، وكندا، وكولومبيا، وكوبا، وإكوادور، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإسرائيل، ولبنان، والمكسيك، وقطر، وهي مستتسخة في الفرع الثالث من هذا التقرير. وقد أُدرج ردٌّ ورد من الاتحاد الأوروبي مستتسخاً في الفرع الرابع، وفقاً للطرائق المبينة في قرار الجمعية العامة 276/65.

ثانياً - ملاحظات

- 4 - في الدورة العادية الثالثة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي عقدت في أيلول/سبتمبر 2019، كررت الدول العربية الأعضاء في الوكالة تأكيد طلب سبق أن قُدمته لإدراج بند في جدول الأعمال عنوانه "القدرات النووية الإسرائيلية". غير أن مجموعة الدول العربية أثرت، للسنة الرابعة على التوالي، ألا تقمّ قراراً في إطار هذا البند وحثت المجتمع الدولي، ولا سيما الدول الثلاث المشاركة في تقديم القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 1995⁽¹⁾، على تحمل مسؤولياتها ودعم الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في المؤتمر الاستعراضي العاشر للمعاهدة. وذكرت إسرائيل أن تحقّظ مجموعة الدول العربية عن تقديم مشروع قرار بشأن هذا البند من جدول الأعمال خطوة يمكن أن تكون مشجعة. ومع ذلك، فقد جادلت إسرائيل بأن إدراج هذا البند في جدول الأعمال يؤدي إلى تسييس النقاش في المناقشة العامة للمؤتمر العام.

(1) NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق.

5 - وفي الجلسات التي عقدتها اللجنة الأولى خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أعربت الدول الأعضاء عن تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وأعربت دول عديدة عن ترحيبها بعقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وعن تطلعها إلى ذلك، عملاً بمقرر الجمعية العامة 546/73، ودعت جميع الدول المعنية إلى المشاركة في المؤتمر. وأعربت دولتان عضوان عن رأي مفاده أن المقرر 546/73 لم يُعتمد بتوافق الآراء وأشارت بالتالي إلى أنهما لن تحضرا المؤتمر ولن تعترفا بنتائجه.

6 - وطوال دورات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، أكدت دول أطراف عديدة من جديد أن تنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط، الذي يتضمن دعوة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لا يزال يمثل أولوية عليا. وأكدت عدة دول أطراف أنها تعتبر أن قرار عام 1995 لا يزال سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته.

7 - وشكلت الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط التي عقدت في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ونتائجها خطوة مهمة إلى الأمام في سياق الجهود التي تبذلها دول الشرق الأوسط، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تحقيق هدفها المنشود منذ فترة طويلة المتمثل في إنشاء هذه المنطقة. ورُحِّب الأمين العام بهذا التطور الإيجابي. ونقل الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الأولى للمؤتمر رسالة واضحة من الدول المشاركة إلى المجتمع الدولي بشأن إرادتها السياسية، وتجدد التزامها وتصميمها في السعي إلى تحقيق هذا الهدف.

8 - ويعتقد الأمين العام أن هذه العملية تتيح فرصة قيمة وإطاراً لبناء الدول في الشرق الأوسط من أجل الدخول في حوار مباشر فيما بينها وبناء الثقة. وفي هذا الصدد، أثنى الأمين العام على النهج البناء والشفاف والشامل الذي اعتمدته الدول المشاركة فيما يتعلق بالمؤتمر، وشجع جميع الدول في الشرق الأوسط على المشاركة في هذه العملية.

9 - ويأمل الأمين العام أن يترك النجاح الذي تكللت به الدورة الأولى للمؤتمر أثراً إيجابياً على المؤتمر الاستعراضي العاشر للمعاهدة. ويؤكد الأمين العام أن إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط سيكون ذا قيمة كبيرة لجهود نزع السلاح وعدم الانتشار، وللسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

10 - وفي آب/أغسطس 2019، أطلق معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح مشروعاً مدته ثلاث سنوات، بدعم من الاتحاد الأوروبي، لدراسة السياق التاريخي ووجهات النظر والآفاق فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز الحوار الشامل والتماس وجهات النظر الإقليمية بشأن هذه المنطقة، بسبل منها إشراك المسؤولين والخبراء المعنيين في مجموعة من حلقات العمل والحوارات لتقصي الحقائق في بلدان الشرق الأوسط.

11 - ومن شأن التوصل في نهاية المطاف إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط أن يسهم في عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الأطراف المعنية داخل المنطقة وخارجها أن تسعى إلى تهيئة هذه الظروف. ولا تزال الأمم المتحدة مستعدة لتقديم أي مساعدة في هذا الصدد. وثمة قلق بالغ في هذا السياق إزاء استمرار انعدام فرص التسوية السلمية للصراع

الإسرائيلي - الفلسطيني وتزايد العراقيل التي تعيق تحقيق حل الدولتين. وفي الآونة الأخيرة، تشدد دواعي هذا القلق بسبب إعلان حكومة إسرائيل التزامها ضمّ أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. وستشكل هذه الخطوات، في حال نُفذت، أخطر انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. وسينسف ذلك حلّ الدولتين ويشكل خطراً إضافياً يهدد المساعي الهادفة إلى إحراز تقدم على درب السلام في المنطقة والمساعي الأعم لصون السلام والأمن الدوليين. وستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية متصلة بالأراضي ذات سيادة، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل آمنة. ولن تتحقق التطلعات المشروعة للشعبين إلا إذا أصبحت رؤية الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن وفي ظل اعتراف متبادل بينهما حقيقة واقعة، وكانت القدس عاصمة لإسرائيل وفلسطين، وحُلّت جميع مسائل الوضع النهائي حلاً دائماً عن طريق المفاوضات.

12 - ولقد واصلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام (A/74/157 (Part I))، جهودهما من أجل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2118 (2013) بشأن القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. ومن الضروري أن يستمرّ التفاعل بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل حلّ جميع القضايا المتعلقة المتصلة بالإعلان السوري الصادر بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

13 - وفي 8 نيسان/أبريل 2020، صدر التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملاً بالفقرة 10 من القرار C-SS-4/DEC.3، "التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية"، وقد نظر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في نتائجه خلال دورته الرابعة والتسعين التي عقدت في الفترة من 7 إلى 10 تموز/يوليه 2020. وإن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أي كان وتحت أي ظرف من الظروف أمر مرفوض، كما أن الإفلات من العقاب على استخدامها أمر غير مقبول. لذا، لا بُدّ من مساءلة جميع من استخدموا الأسلحة الكيميائية.

ثالثاً - الردود الواردة من الحكومات

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2020]

تدعم بروني دار السلام بشدة الجهود الإقليمية والعالمية الرامية إلى منع الانتشار ونزع الأسلحة المصنّفة على أنها أسلحة دمار شامل، وتؤيد الالتزامات الدولية والإقليمية بشأن هذه المسائل، وتحديدًا التزام رابطة أمم جنوب شرق آسيا في هذا الصدد. إن السياسة الخارجية التي تدعم بقوة المعايير الدولية والسلام والأمن، وتضمن عدم وجود أسلحة نووية بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط، من شأنها أن تقضي إلى تحقيق المصالح الدولية لبروني دار السلام.

وتقيم بروني دار السلام علاقات ودية مع العديد من دول الشرق الأوسط، ولقد أقامت تعاوناً دفاعياً مع بلدان مثل الأردن والإمارات العربية المتحدة وعمان والمملكة العربية السعودية. كما أن بروني دار السلام

تتشر بشكل نشط أفراداً من القوات المسلحة الملكية لبروني للمشاركة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان منذ عام 2008. وفي ضوء هذه العلاقات، تظل بروني دار السلام ملتزمة بدعم الاتفاقات والاتفاقيات الرامية إلى الحد بشكل فعال من خطر الأسلحة النووية في جميع المناطق، بما فيها الشرق الأوسط، ولقد سعت دائماً إلى تشجيع الحوارات السلمية والشفافية وتدابير بناء الثقة والجهود المتعددة الأطراف بشأن المسائل ذات الصلة.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

[29 أيار/مايو 2020]

تواصل كندا الدعوة بقوة إلى التنفيذ الكامل للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام 1995، ولا سيما إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بموافقة جميع دول المنطقة. وفي عام 2019، صوّتت كندا مؤيدةً قرار الجمعية العامة 30/74 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط". وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حضرت كندا الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الافتتاحي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي عقد في نيويورك. وبالإضافة إلى ذلك، أيدت كندا، بوصفها عضواً في مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، بياناً وزارياً في شباط/فبراير 2020 يدعو، في جملة أمور، جميع الدول إلى دعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة، بما في ذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وفقاً لقرار عام 1995، ولاحظت أن الوزراء يشعرون بالتفاؤل إزاء انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر في عام 2019، والجهود المتواصلة في هذا الصدد.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[29 أيار/مايو 2020]

تقدّم جمهورية كولومبيا هذا التقرير طوعاً عملاً بالفقرتين 10 و 11 من منطوق قرار الجمعية العامة 30/74 المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، اللتين تنصان على ما يلي:

10 - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقاً للفقرة 7 من القرار 30/46 وأخذاً في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة وأن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقرير الأمين العام المؤرخ 10 تشرين الأول/أكتوبر 1994 أو غير ذلك من التدابير المتخذة في هذا الشأن، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛

11 - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

وفي هذا الصدد، تؤكد كولومبيا مجددا التزامها بنزع السلاح العام والشامل والذي يمكن التحقق منه، ولذلك أيدت المبادرات المتعددة الأطراف الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبارها إجراءات للإسهام في السلام والاستقرار والأمن على الصعيد العالمي.

وبهذا المعنى، فإن كولومبيا، بوصفها دولة موقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) التي أنشأت أول منطقة كثيفة السكان خالية من الأسلحة النووية، تشدد على الإسهام الهائل في المجال السياسي والقانوني والمؤسسي لهذا الصك الإقليمي من أجل إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في أنحاء أخرى من العالم.

ومن ناحية أخرى، تؤيد كولومبيا أحكام القرار GC(63)/RES/13 الذي اعتمد في الجلسة العامة الثامنة للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في 19 أيلول/سبتمبر 2019، فيما يتعلق بالحاجة الملحة لأن تقبل دول الشرق الأوسط تطبيق ضمانات الوكالة الكاملة النطاق على كل ما لديها من أنشطة نووية، كتدبير مهم من تدابير بناء الثقة فيما بين جميع دول المنطقة وكخطوة من أجل تعزيز السلم والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[8 أيار/مايو 2020]

تعتبر كوبا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو إسهام مهم في الجهود الدولية من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تنثي على الجهود المبذولة من أجل إنشاء هذه المناطق في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت نفسه، يساورها بالغ القلق إزاء الخطر الذي يشكله على البشرية وجود الأسلحة النووية واحتمال استعمالها أو التهديد باستعمالها.

وتقع كوبا في أول منطقة كثيفة السكان في العالم تُعلن منطقة خالية من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) التي تمثل أساسا مرجعيا سياسيا وقانونيا ومؤسسيا لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم.

وقد أسهمت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إسهاما كبيرا في نزع السلاح النووي وصون السلم والأمن الدوليين باعتبارها المنطقة الأولى في العالم التي أعلنت رسميا "منطقة سلام" خلال مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في هافانا، في كانون الثاني/يناير 2014.

وتأسف كوبا لأنه، على الرغم من الدعوات التي وجهها المجتمع الدولي والقرارات والمقررات العديدة التي اتخذت في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم يتحقق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وإننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن إنشاء هذه المنطقة من شأنه أن يسهم إسهاما مهما في تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وأن يشكل أيضا خطوة كبيرة إلى الأمام في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.

وإننا نشدد على أهمية انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وفقا لمقرر الجمعية العامة 546/73. وفي سياق الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يمثل هذا المؤتمر جزءا مهما ولا يتجزأ من النتيجة النهائية لعملية الاستعراض، مما سيشجع إعادة الثقة في المعاهدة وفي نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عموما.

وتؤكد كوبا مجددا التزامها الراسخ بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وتدعو إلى عقد المؤتمر الدولي المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط دون مزيد من التأخير ودون شروط مسبقة.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2020]

كانت إكوادور أحد البلدان الخمسة في أمريكا اللاتينية التي وقعت عام 1963 الإعلان الرئاسي الذي أفضى إلى التفاوض على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشأت عام 1968 أول منطقة كثيفة السكان خالية من الأسلحة النووية في العالم ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي كان أول أمين عام لها دبلوماسيا إكوادوريا.

وتعتبر إكوادور أنه كلما زاد عدد الأقاليم التي تعلن خلوها من الأسلحة النووية، تعزز الوعي بعدم مشروعية استخدام هذه الأسلحة، مما يسهم عمليا في إقامة عالم آمن، ولذلك، رحبت بإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم (أفريقيا، وجنوب المحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى، ومنغوليا).

وتمشيا مع هذا الموقف، تأسف إكوادور لأن القرار الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام 1995 بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، هو قرار مرتبط بالقرار الذي اتخذ في المؤتمر نفسه بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى، لم يوضع موضع التنفيذ بعد. وتأسف إكوادور أيضا لأن التعهدات التي قطعت في المؤتمرات اللاحقة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار من أجل تنفيذ هذا القرار لم تحترم.

وفي الوقت نفسه، رحبت إكوادور بمقرر الجمعية العامة 546/73 الذي كُلف فيه الأمين العام بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وبالدورة الأولى لهذا المؤتمر التي عقدت في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وفي الوقت نفسه، تُشجّع، حسبما تسمح الظروف بسبب حالة الطوارئ الصحية الحالية، بأن تعقد الدورة الثانية للمؤتمر، كما تقرّر، في الفترة من 16 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2020]

تؤكد إندونيسيا أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية على النحو المنصوص عليه في المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تؤكد حق أية مجموعة من الدول في ضمان عدم وجود أسلحة نووية إطلاقاً في أقاليمها المختلفة.

والإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وكذلك خطر استعمالها غير المصرّح به أو غير المقصود أو من جراء حادث. وأي استعمال للأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها سيكون جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. ومجرد امتلاك أسلحة نووية يتعارض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني.

ويجب أن تمتنع الدول الحائزة لأسلحة نووية، تحت أي ظرف من الظروف، عن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد أي دولة من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية الأطراف في المعاهدة، بما في ذلك، في جملة أمور، الاستبعاد التام لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من جميع مفاهيمها وعقائدها وسياساتها العسكرية والأمنية.

وينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أيضاً ألا تشارك في أنشطة تشكل نقلاً و/أو تبادلاً لقدراتها في مجال الأسلحة النووية أو أية أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو أية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة المتفجرة، لا مباشرة ولا بصورة غير مباشرة. وبناء على ذلك، ينبغي للدول غير الحائزة لأسلحة نووية ألا تتعهد بقبول تلقي هذا النقل و/أو التبادل، على النحو المنصوص عليه في المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار.

وطوال سنوات عديدة بعد دخول معاهدة عدم الانتشار حيز التنفيذ، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنوياً قرارات تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومع أنه قد انقضت عقود منذ اتخاذ أول قرار في عام 1974، لم يتحقق بعد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وترى إندونيسيا أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق منها بشكل فعال جزء أساسي لا يتجزأ من مجموعة القرارات التي تم التوصل إليها بدون تصويت، مما مكّن من تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام 1995. وإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط أمر أساسي لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام والكامل، ولا سيما إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة، بما فيها الأسلحة النووية.

وعلاوة على ذلك، إننا نأمل أن تجدد بلدان الشرق الأوسط التزامها بحل مسألة تعهدها بالحض على عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، ترحب إندونيسيا بالمؤتمر الأول الذي عقد في عام 2019.

وريشما يتم إبرام المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، ينبغي لجميع الدول المعنية في الشرق الأوسط أن تضيف الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار في المنطقة، وأن توقّع وتصدّق على اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما تُشجّع جميع الدول في الشرق الأوسط على زيادة التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات الشاملة.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2020]

تؤيد جمهورية إيران الإسلامية بقوة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وهو اقتراح كانت إيران قد طرحته لأول مرة في عام 1974.

وما فتئ المجتمع الدولي يقرُّ بأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو أحد التدابير المهمة لتعزيز السلام والأمن في المنطقة. وتعرب إيران عن بالغ القلق إزاء عدم إحراز تقدم في إنشاء هذه المنطقة.

وما زال النظام الإسرائيلي، بحيازته أسلحة نووية ورفضه الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يشكل العقبة الرئيسية التي تحول دون إنشاء هذه المنطقة.

وكانت القوة الدافعة الأساسية لاتخاذ القرار بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 1995 ونتائج مؤتمري استعراض المعاهدة عامي 2000 و 2010 بشأن الشرق الأوسط هي وجود شاغل مشترك بين الدول الأطراف في المعاهدة إزاء ما يشكله برنامج الأسلحة النووية لإسرائيل من خطر جسيم وتهديد على الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط وخارجه، إضافة إلى هدف عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة المضطربة ما دامت الترسنة النووية الإسرائيلية موجودة. وقد شنَّ النظام الإسرائيلي، خلال تاريخه القصير منذ قيامه، 17 حرباً؛ وارتكب عدواناً على جميع جيرانه؛ وهُدِّد باستخدام القوة ضد بلدان المنطقة؛ وواصل احتلال أراضي عدة بلدان مجاورة بصورة غير قانونية. وفي 29 آب/أغسطس 2018، تحدث رئيس وزراء النظام الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، من مركز ديمونة الجوفي لاستحداث الأسلحة النووية، وهُدِّد إيران صراحة بالإبادة النووية.

وعلاوة على ذلك، يواصل النظام الإسرائيلي عرقلة جميع الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية لتنفيذ قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

ومن الواضح أن تعنت إسرائيل وتحديها للمعايير والقواعد الدولية غير قابلين للاستمرار بدون الدعم الأعمى من الولايات المتحدة. وعلى الرغم من وجود التزام ومسؤولية دوليين واضحين، بموجب قرار عام 1995 بشأن الشرق الأوسط ونتائج مؤتمري استعراض المعاهدة عامي 2000 و 2010 بشأن الشرق الأوسط، باتخاذ جميع التدابير اللازمة للتنفيذ الفوري لقرار عام 1995، تواصل الولايات المتحدة عدم امتثالها لتلك الالتزامات. ومما لا شك فيه أنه ما دامت الولايات المتحدة تواصل سياستها غير المسؤولة والمنافقة

فيما يتعلق ببرنامج الأسلحة النووية غير المشروع لإسرائيل، الذي هو المصدر الحقيقي للانتشار النووي في المنطقة، فإن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط سيظل قائماً.

وتوضح هذه الحقائق بجلاء أنه من أجل إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ينبغي للولايات المتحدة الكف عن توفير التغطية والمساعدة لبرنامج الأسلحة النووية غير المشروع للنظام الإسرائيلي وينبغي للمجتمع الدولي ممارسة ضغط مستمر ومنسق على هذا النظام لإجباره على الانضمام إلى المعاهدة دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير وكطرف غير حائز للأسلحة النووية، وإخضاع جميع أنشطته ومنشآته النووية للضمانات الشاملة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وترحب جمهورية إيران الإسلامية بقيام الأمين العام للأمم المتحدة بعقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بمقر الأمم المتحدة. وشاركت إيران في الدورة الأولى للمؤتمر مشاركة بناءة ونشطة، وهي تواصل الإسهام في اتخاذ خطوات مجدية ودعمها بهدف إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في المحافل الدولية المناسبة، بما في ذلك الدورة الثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، المقرر أن يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، والمؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وفي هذا الصدد، تُشدّد إيران على الدور الأساسي للأمم المتحدة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتتوقع أن يواصل الأمين العام بقوة جهوده لتعزيز هذا الهدف ويؤكد مجدداً على ضرورة انضمام إسرائيل - دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير وكطرف غير حائز للأسلحة النووية - إلى المعاهدة كخطوة مجدية نحو تحقيق إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط.

إسرائيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 شباط/فبراير 2020]

تُكرّر البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة تعليل تصويتها على القرار 30/74 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"، الذي اعتمدته الجمعية العامة في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، والذي أدلت به في الجلسة التي عقدتها اللجنة الأولى في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

لقد استغرق التوصل إلى توافق في الآراء حول القرار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وقتاً طويلاً وجهوداً دولية هائلة. وعلى الرغم من أن إسرائيل لديها تحفظات شديدة بشأن هذا القرار أعرب عنها كل عام في تعليقاتها للموقف، فقد أيدت هذا القرار من أجل تحقيق توافق الآراء، حيث أن نهج إسرائيل الثابت كان بناءً على الدوام.

ومن المؤسف للغاية أن هذه الممارسة القائمة منذ أمد طويل انهارت على أيدي مجموعة الدول العربية. فبفرض قرار جديد انفرادي وهدام في عام 2018 بعنوان "عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية

من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، غيرت مجموعة الدول العربية الوضع الراهن.

ويؤسفنا أننا لا نرى الحماس نفسه بين مؤيدي هذا القرار لإيجاد حل للتهديدات والتحديات الحقيقية في الشرق الأوسط.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[15 أيار/مايو 2020]

- نعرض أدناه لما تضمنه تعليق وزارة الدفاع الوطني، قيادة الجيش اللبناني لجهة التأكيد على:
- عدم امتلاكه أسلحة دمار شامل وأنه ضد مشروع التهديد بهذه الأسلحة أو استعمالها.
- التزامه بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خاصة لجهة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وتعاونها في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل، مع التعبير عن قلقه الشديد جراء عدم امتثال العدو الإسرائيلي للشرعية الدولية، بسبب احتفاظه بترسانة نووية تشكل تهديداً لكل دول المنطقة، وبالتالي للسلم والأمن الدوليين.
- دعمه لكل المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي بشكل عام، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وترحيبه بهذه المبادرات، وتأكيد على دور الأمم المتحدة في تحقيق ذلك.
- قيامه باستحداث قوانين وأنظمة تسمح بمراقبة التصدير والتراخيص والنقل عبر الحدود لأي نوع من أسلحة الدمار الشامل وتوابعها.
- عدم تقديم أي مساعدة لأي فريق يسعى إلى اقتناء أو صناعة أو حيازة أو نقل أو إعاره أو استعمال أسلحة نووية أو غيرها من الأسلحة.
- دعمه للمؤتمرات والمبادرات العربية الرامية إلى إزالة عوامل التوتر في منطقة الشرق الأوسط، خاصة لجهة إخلاتها من أسلحة الدمار الشامل، ومشاركته الفعالة في الاجتماعات كافة للجنة الفنية المعنية بإعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي، مع التأكيد على مخاطر أسلحة الدمار الشامل للعدو الإسرائيلي على السلم الدولي والأمن القومي العربي.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[23 آذار/مارس 2020]

إن المكسيك، باعتبارها الجهة الداعية الرئيسية إلى إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة كثيفة السكان، تشدد على تأييدها الثابت للجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. ففي الواقع، وبإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، تتعهد الدول التي

تتكون منها هذه المناطق بعدم صنع أسلحة نووية أو حيازتها أو استعمالها. فذلك يحول دون انتشار هذا النوع من الأسلحة التي تخص بلدا آخر، في أقاليمها. ولذلك، فإن المناطق الخالية عسكريا من الأسلحة النووية ليست غاية بحد ذاتها، بل خطوة في منتصف الطريق المؤدي نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وفيما يتعلق بحالة الشرق الأوسط تحديدا، أيدت المكسيك الجهود التي بذلها المجتمع الدولي تحقيقا لهذه الغاية، في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن ثم، ترى المكسيك أنه من الضروري حث البلدان التي لم تنضم إلى المعاهدة بعد على أن تقوم بذلك.

وتعتقد المكسيك أن النهوض بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يشكل عنصرا رئيسا في الالتزامات الكامنة وراء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام 1995 بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمري استعراض المعاهدة عامي 2000 و 2010. وفي الواقع، من شأن إنشائها أن يساعد على نزع فتيل التوترات في المنطقة مع تهيئة مناخ من السلام والأمن بما يساهم في تحقيق هدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية فيها.

وفي هذا السياق، تحيط المكسيك علما بالنتائج الإيجابية للدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وباعتماد إعلان سياسي. وهذا يدل على إرادة دول المنطقة والتزامها بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعرب المكسيك عن أملها في أن يعقد المؤتمر الرابع للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والموقعة لها ومنغوليا قبل المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار.

وتكرر المكسيك تأكيد عرضها لتبادل خبرتها والدروس المستفادة خلال عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[21 نيسان/أبريل 2020]

- تؤكد دولة قطر على تعريف منطقة الشرق الأوسط المتفق عليه بأنها تشمل كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وإسرائيل وإيران.
- تؤكد أن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل هو التزام دولي تم التأكيد عليه في قرارات الجمعية العامة ووثائق المؤتمرات الاستعراضية وإعلانات رسمية مختلفة، وأن التسوية في تنفيذ هذه الالتزامات يشكك في مصداقية المؤسسات الدولية والمجتمع الدولي.
- تؤكد أهمية تحديث الدراسة التي قامت في الأمم المتحدة لتأخذ في اعتبارها أن جميع الدول العربية قد أصبحت أعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم للمعاهدة.
- تؤكد على ما جاء في الفقرة 81 من الفصل الثالث من الدراسة بأن إنشاء المنطقة الخالية يتطلب من الأساس ضرورة انضمام جميع الدول في المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

وإخضاع كافة المرافق والمنشآت النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن يخص هذا الشرط إسرائيل وحدها نظراً لأن جميع دول المنطقة التي لديها مرافق نووية قد وضعت هذه المرافق تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

- ضرورة مطالبة إسرائيل المشاركة في المفاوضات الجارية من خلال مؤتمر الأمم المتحدة لوضع معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.
- يمكن مناقشة وإقرار إجراءات بناء الثقة في المجال النووي فقط من خلال مؤتمر الأمم المتحدة الذي ترفض إسرائيل المشاركة فيه.

رابعاً - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[31 أيار/مايو 2020]

إن الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية لعام 2016 واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل لعام 2003، تقومان على أساس الاقتناع بأن اتباع نهج متعدد الأطراف إزاء الأمن، بما في ذلك نزع السلاح وعدم الانتشار، يوفر أفضل طريقة للحفاظ على النظام الدولي.

وقد أعاد الإعلان المشترك لمؤتمر قمة باريس لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، الصادر في 13 تموز/يوليه 2008، الذي أنشئ بموجبه الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، تأكيد التطلع المشترك إلى تحقيق السلام والأمن الإقليمي على النحو المبين في إعلان برشلونة الذي اعتمده المؤتمر الأوروبي - المتوسطي المعقود في 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1995. ويعزز إعلان برشلونة الأمن الإقليمي بالعمل، في جملة أمور، لصالح عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من خلال التقيد بالترتيبات الإقليمية مثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك نظم التحقق الخاصة بها، وكذلك من خلال الوفاء بحسن نية بالتزامات الأطراف الموقعة على إعلان برشلونة بموجب اتفاقيات تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

واتفقت الأطراف في الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط على السعي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، يمكن التحقق منها بشكل متبادل وفعال، والنظر في اتخاذ خطوات عملية، في جملة أمور، لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، فضلاً عن التكديس المفرط للأسلحة التقليدية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي أُرست الأساس لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، فضلاً عن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزماً بتنفيذ القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 1995. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يؤيد بقوة نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010 بشأن الشرق الأوسط، ويؤكد من جديد دعمه الكامل لإنشاء

منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو الذي اتفقت عليه الدول الأطراف في المعاهدة. ومسار العمل المبين في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010 لا يزال يشكل أهم الأسس الواعدة للمضي قدماً.

ويرى الاتحاد الأوروبي أنه، كما جاء في خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010، لا يمكن إنشاء هذه المناطق إلا على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين جميع دول المنطقة المعنية. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى أن الحوار وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة هو السبيل المستدام الوحيد للاتفاق على ترتيبات لعقد مؤتمر هادف، تحضره جميع دول منطقة الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها هذه الدول بحرية، على نحو ما تقرّر في مؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010. ويجب أن تكون العملية شاملة لكي تكون فعالة، وأي مقترحات تقوم على الإملاءات قد تبوء بالفشل.

ودأب الاتحاد الأوروبي على عرض هذا الموقف في الأمم المتحدة، كما كان الحال أيضاً في مناقشات الأمم المتحدة الأخيرة المتعلقة بمقترحات ملموسة بشأن سبل المضي قدماً في هذه العملية. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد دعمه لخطة الأمين العام لنزع السلاح المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح"، التي عُرضت في 24 أيار/مايو 2018، والتي تعهد الأمين العام فيها بالعمل مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تعزيز وتوطيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بطرق منها دعم المضي في إنشاء هذه المناطق، بما في ذلك في الشرق الأوسط. ويحيط الاتحاد الأوروبي علماً بالمؤتمر الأول على الإطلاق المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي عُقد في نيويورك في الفترة من 18 إلى 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى مواصلة جهودها لبناء عملية شاملة وقائمة على توافق الآراء، تشمل جميع دول المنطقة، تراعي الشواغل الأمنية لجميع هذه الدول وتشمل جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، تمشياً مع القرار بشأن الشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر استعراض المعاهدة عام 1995 والوثيقة الختامية النهائية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2010. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد استعداداته للمساعدة في العملية المفضية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما فعل في الماضي، من خلال تيسير الحوار بين دول المنطقة. وقد اعتمدت في الاتحاد الأوروبي قوانين تشريعية محددة لدعم أعمال الأمم المتحدة في هذا الصدد. ويدعم قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2017/809 (CFSP) تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، حيث تُعطى الأولوية في الاستجابة لطلبات المساعدة الواردة من الدول لاتخاذ خطوات عملية إضافية من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن 1540 (2004) على المستوى الوطني، للدول من مناطق من بينها منطقة الخليج والشرق الأوسط.

ويدعم عدد من القوانين التشريعية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في عام 2019 الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ولقد اعتمد قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2019/615 (CFSP) المؤرخ 15 نيسان/أبريل 2019 لدعم الأنشطة التي تسبق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020. واستمرت دورة استعراض المعاهدة مع الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام 2020 التي عقدت في نيويورك في الفترة من 27 نيسان/أبريل إلى 10 أيار/مايو 2019. وأدلى الاتحاد الأوروبي بأربعة بيانات كان أحدها دعماً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

واعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي القرار 2019/938 (CFSP) المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2019 دعماً لعملية بناء الثقة التي تقضي إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويتسق قرار مجلس الاتحاد الأوروبي مع جهود الاتحاد الأوروبي للدفع بالعملية قدماً من خلال تنظيم الحلقات الدراسية والاجتماعات، كتلك التي عقدت في عامي 2011 و 2012، على التوالي. والغرض من ذلك هو تعزيز بناء الثقة من خلال عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمشاريع البحثية بهدف تعميق الفهم الجماعي للنجاحات والإخفاقات المتصلة بالجهود السابقة، وفي نهاية المطاف إتاحة تبلور أفكار بشأن سبل ومقترحات جديدة تؤدي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وسيستمر هذا المشروع لمدة ثلاث سنوات.

وقد اعتمد قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2019/538 (CFSP) المؤرخ 1 نيسان/أبريل 2019 لدعم الأنشطة الرئيسية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك انضمام جميع الدول إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيذ القرار C-SS-4/DEC.3 بشأن التصدي للتهديد الناشئ عن استخدام الأسلحة الكيميائية، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في 27 حزيران/يونيه 2018.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي أيضاً استعداداه لمواصلة تقديم المساعدة إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال مبادرة مراكز الامتياز التابعة للاتحاد الأوروبي المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، التي بدأ العمل بها تلبية للحاجة إلى تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان الواقعة خارج الاتحاد الأوروبي على التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وتساهم مراكز الامتياز التي أنشئت في الأردن والجزائر والمغرب والإمارات العربية المتحدة في تعزيز بناء القدرات في المنطقة. ومن الأمثلة على ذلك التدريب على الكشف الإشعاعي الذي قام به مركز الامتياز في الشرق الأوسط في عمّان في الفترة من 8 إلى 10 نيسان/أبريل 2019، في إطار مبادرة الاتحاد الأوروبي، والتدريب على تخفيف المخاطر الذي تعاون فيه الاتحاد الأوروبي مع السلطات العراقية في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في الفترة من 9 إلى 12 أيلول/سبتمبر 2019.

وما زال الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية إلى القيام بذلك والتقيد بها، وإلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإلى أن تبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاق ضمانات شاملة، إلى جانب البروتوكول الإضافي، وكذلك، حسب الاقتضاء، بروتوكولاً معدلاً للكميات الصغيرة. ويمكن أيضاً أن يساهم الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وهو أمر ضروري من أجل إحراز تقدم نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.